الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.57

الجمعية العامة

Distr.: Limited
22 November 2010
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والستون**

**اللجنة الثانية**

البند ١٩ من جدول الأعمال

**متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨**

**مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد إريك لوندبيرغ (فنلندا)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.37**

# الآليات الابتكارية لتمويل التنمية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، وإلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] والاجتماع العام الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الخامسة والستين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج المتمخضة عنه[٣]،

**وإذ تشير أيضا** إلى نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٤] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) انظر القرار ٦٥/١.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

231110 231110 10-64786 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**وإذ تشير كذلك** إلى نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٦]،

**وإذ تحيط علما** بالمناسبة غير الرسمية بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية التي نظمها الأمين العام في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠،

**وإذ تسلم** بإمكانيات إسهام آليات التمويل المبتكرة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تحيط علما** بالأعمال الجارية بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، بما فيها تلك التي تجري في محافل شتى مثل الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية،

١ - **تؤكد من جديد** توافق آراء مونتيري[٤] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥] بأكملهما وما ينطويان عليه من نهج متكامل وشامل، وتسلم بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران بالغا الأهمية للشراكة العالمية من أجل التنمية، لأغراض عدة منها دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تؤكد مجددا** أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن استيفاء حقه من التأكيد، وتسلم بأن الجهود الوطنية ينبغي أن تكملها برامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تستهدف زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وضمان احترام استراتيجيات الملكية الوطنية والسيادة؛

٣ - **تشدد** على الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيز أثره واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تسهم به المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل من خلال جملة أمور، منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية المؤسسية والمادية، وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية، وتحسين الصحة والتعليم، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، والمحافظة على البيئة، والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية

(٦) انظر القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

٤ - **تؤكد** أن آليات التمويل المبتكرة يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية بطريقة مستقرة ومضمونة وطوعية؛

٥ - **تكرر تأكيد** أن هذه الآليات الطوعية ينبغي أن تكون فعالة وأن تهدف إلى تعبئة الموارد بشكل مستقر ويمكن التنبؤ به وأن تكون مكملة لمصادر التمويل التقليدية وليست بديلا لها وأن يتم صرفها وفقا لأولويات البلدان النامية دون أن تحملها أعباء لا داعي لها؛

٦ - **تخص بالذكر** التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن فيما يتعلق بالمصادر المبتكرة لتمويل التنمية، وتؤكد على أهمية تعزيز المبادرات الراهنة واستحداث آليات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٧ - **تقرر** عقد جلسة مستقلة للجنة الثانية للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين في إطار البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨'' للنظر في مسألة الآليات الابتكارية لتمويل التنمية؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا يتناول فيه إسهام الآليات الابتكارية لتمويل التنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وما تنطوي عليه من إمكانات في هذا الصدد، فضلا عن فعاليتها والآثار المترتبة عليها، آخذا في اعتباره أن تلك الآليات ينبغي أن تكون ذات طابع طوعي وألا تحمل البلدان النامية أعباء لا داعي لها.